«الميزانيات» أنجزت تقريرها بشأن ندب وفرز العسكريين للعمل لدى أعضاء مجلس الأمة

مجلس الأمة

أدرج على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة المقررة غدا التقرير الأول للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن تقرير ديوان المحاسبة بشأن دراسة دواعي وأسباب ندب وفرز مجموعة من العسكريين للعمل لدى أعضاء مجلس الأمة.

ووفقاً لتقرير اللجنة فإن هناك 671 عسكريا مفروزين في مكاتب وزراء جهاتهم منهم 646 عسكريا يعملون لصالح بعض أعضاء مجلس الأمة بأوامر شفوية، علما بأن هناك مفروزين تتجاوز مددهم الـ10 سنوات.

وأشار التقرير إلى أن أسماء أولئك العسكريين المفروزين من القطاعات العسكرية لم تدرج ضمن بيانات سكرتارية الأعضاء المستخرجة من سجلات الأمانة العامة لمجلس الأمة وفق ما هو مبين في تقرير ديوان المحاسبة.

واعتبر التقرير أن مثل تلك الممارسات تفتقد للعدالة الوظيفية، إذ تقاضى أولئك العسكريون كامل رواتبهم من دون قيامهم بأعمالهم الوظيفية المطلوبة منهم.

ولفت التقرير إلى تأكيد اللجنة ما جاء في تقرير ديوان المحاسبة من أهمية التصويب والإصلاح ومكافحة الفساد، حيث أبرز الثغرات على صعيد الواقع ووضح الأبعاد الحقيقية لنظام الفرز في ظل وجود سلطة مطلقة للوزير حسب التشريعات الحالية.

ونوه التقرير إلى أنه قد ورد للجنة كتاب رسمي من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية يفيد فيه بأنه «سبق أن تم إنهاء ندب 26 عسكريا من منتسبي وزارة الداخلية المذكورين في تقرير ديوان المحاسبة، وقد باشروا أعمالهم بالوزارة، واتخذت الإجراءات نحو التسوية المالية معهم بخصم البدلات غير المستحقة التي صرفت لهم».

وبعد المناقشة وتبادل الآراء، وعلى ضوء ما انتهى إليه تقرير ديوان المحاسبة من نتائج، انتهت اللجنة بالإجماع إلى الموافقة على التوصيات الآتية:

1 – إنهاء فرز العسكريين الصادرة لهم أوامر شفوية من جهات عملهم للعمل لدى أعضاء مجلس الأمة أو لغيرهم وعودتهم إلى وظائفهم الأصلية.

2 – أن يكون تقرير ديوان المحاسبة وتوصياته محل اهتمام من قبل مجلس الوزراء لدراسته لإصدار التوجيهات الملائمة لـ (وزارة الدفاع – وزارة الداخلية – الإدارة العامة للإطفاء – الحرس الوطني) لتحديد معايير الندب والفرز للعسكريين وتوحيد تشريعاتها تحقيقا للصالح العام.

3 – تكليف الحكومة بالرجوع مدنيا على كل وزير أصدر قرارا بفرز العسكريين في مكتبه للعمل لدى أعضاء مجلس الأمة أو غيرهم بأوامر شفوية لما تسبب به من ضياع أموال الدولة بدلا من أن يكون أمينا عليها.

أكد أنه يحتوي على مغالطات دستورية خطيرة وسوابق غير مألوفة

المويزري يرد على استيضاح الصالح: طلب الوزير نوع من الوصاية على أعضاء المجلس

شعيب المويزري

ردالنائب شعيب المويزري على الاستيضاح الوارد من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بشأن الاستجواب المقدم من المويزري للصالح.

وقال المويزري في مقدمة استيضاحه، إن الاستيضاح المقدم من الوزير يحتوي على مغالطات دستورية خطيرة وسوابق غير مألوفة سواء من حيث التأسيس أو من خلال استخدامه لمصطلحات تحمل مضامين هادرة لنصوص الدستور.

وأكد أن الوزير لا يفرق بين الأعراف والنصوص الدستورية، مبينا أن ادعاء الوزير المستجوب بوجوب تقديم كافة المستندات والأدلة وهو قول يعوزه الدلال على ذلك والادعاء بأن الأعراف البرلمانية تستدعي ذلك هو قول يفتقر إلى السند الدستوري السليم بل إن طلبه للمستندات يعد سابقة خطيرة لا يمكن القبول بها.

وأضاف أن ذلك يخالف قرارات المحكمة الدستورية التي أشار إليها الوزير المستجوب نفسه في طلب الاستيضاح، مضيفاً أن طلب الوزير هذا الاستيضاح هو محاولة الوزير لخلط الأوراق والادعاء زورا وبهتانا إلى وجود أسانيد دستورية تكفل له هذا الحق.

وبين أن هذا الأسلوب هو نفس المسلسل المكرر والمملل والقديم الذي لجأ غليه بعض الوزراء السابقين، مؤكدا أنه من الأولى بالوزير المستجوب أن يعتلي المنصة ويواجه الحقائق بدلا من محاولة الاحتماء بتصرفات غير دستورية وأعذار واهية وغير منطقية.

وقال إنه آثر الرد على هذا الاستيضاح لعدم تمكين الوزير المستجوب من الهروب من صعود المنصة لتضمن هذا الطلب مخالفات دستورية ولائحية ولقرارات المحكمة الدستورية وهذه سابقة خطيرة أن يطلب الوزير تزويده المستندات والأوراق، موضحاً أن هذا نوع من الوصاية على أعضاء مجلس الأمة وهذا وحده يقتضي طرح الثقة بالوزير.

تتمات

الكويت تنتفض

أضاف البيان : إننا كمجتمع مدني نعلن دعمنا الكامل لحق شعبنا الفلسطيني المرابط في مقاومة ومحاربة هذا المحتل بكل سبل المقاومة وأنواعها ، والتصدي لكل الخطوات الداعمة لترسية قواعد هذا المحتل ودعم جرائمه ووحشيته من قتل وتهجير وأسر وتشريد. كما أننا نرفض كل أشكال التطبيع مع هذا العدو الصهيوني الغاصب ، ونؤكد أن هذا التطبيع يشكل طعنه في ظهر الشعب الفلسطيني والعربي، وفي ظهر القضية الفلسطينية العادلة ، وأن لا سبيل أمامنا إلا بدعم الحقوق الكاملة والمشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك عودة اللاجئين وإقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

واختتمت الجمعيات بيانها بالقول : «إننا نشيد ونثمن موقف دولة الكويت حكومة وشعباً، الصامد ضد التطبيع والانجراف وراء الضغوط الإقليمية والدولية.

لا للتنازلات... لا للتطبيع... فلسطين عربية وعاصمتها القدس الشريف».

وقد وقعت البيان كل من جمعيات النفع العام التالية : الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ، جمعية المعلمين الكويتية ، جمعية الخريجين ، جمعية أعضاء هيئة التدريس ، الجمعية الاقتصادية الكويتية ، رابطة الأدباء ، رابطة الاجتماعيين ، جمعية المحامين ، الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام ، جمعية الشفافية ، الجمعية الكويتية لرعاية الأطفال في المستشفيات ، جمعية أصدقاء النخلة ، جمعية المقاصد التعليمية ، جمعية جودة التعليم ، الجمعية الكويتية لمتابعة وتقييم الأداء البرلماني ، الرابطة الوطنية للأمن الأسري –رواسي ، جمعية الإعلاميين الكويتية ، جمعية أهالي الشهداء والأسرى الكويتية ، الجمعية الكويتية لتنمية الديموقراطية ، الجمعية الكويتية للإخاء الوطني ، الجمعية الوطنية لحماية الطفل ، جمعية الدكتور الكويتية ، الجمعية الثقافية الاجتماعية – رجال ، الجمعية الكويتية للعمل الوطني ، جمعية بيادر السلام النسائية ، جمعية الرسالة الإنسانية الوطنية ، جمعية الحرية الكويتية ، نادي الكويت للسينما ، جمعية ريادة الأعمال التنموية ، جمعية دار الخبره للتنمية والتطوير .

«الصحة» : 508 إصابات

وأشار إلى أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال الـ24 ساعة الماضية بلغ 2863 مسحة ، ليبلغ مجموع الفحوصات 558800 فحص.

وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بكل سبل الوقاية، وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني.

لا سحب من

وأوضحت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح بمجلس الأمة ، انه بشأن الدين العام فقد تم رفضه بسبب غياب الاصلاح الحقيقي، معتبرة ان «مشروع قانون مشاكله كثيرة وعليه تحفظات وملاحظات كثيرة كررتها في اكثر من مناسبة» .

وأكدت الهاشم انه « إذا لم تكن هناك خطة اصلاح واضحة تحتوي على اعادة هيكلة مالية ادارية للدولة ، فلن تتمكن من التعامل مع أي قرض تأخذه، متسائلة عن مصير تقرير اللجنة العليا للتحفيز الاقتصادي والذي لم يفعل حتى الآن ؟.

أضافت : « وجهت الرسالة لأكثر من مرة بأن الاسواق العالمية تنتظر الاشارة من الكويت لتنفيذ طلب الدين العام ، ولكن الآن البنوك العالمية تعي بأن تصنيف الدولة هبط من A+ الى AA وهناك نظرة مستقبلية ان بكون بالسالب، فماذا ستفعلون؟.

واعتبرت الهاشم ان «الحكومة ليس لديها التزام حقيقي لإصلاح الدخل، وما تم من تبادل الاصول بقيمة 2.3 مليار دينار مع صندوق الأجيال نفذ بدون خطة، مشيرة بأن الحكومة تمشي بنفس الأسلوب في موضوع الدين العام والذي يتم من دون رؤية واضحة .

أضافت أن «الحكومة لم تقدم مع مشروع الدين العام أي خطة مفصلة لتنويع الإيرادات ، بالرغم من اننا مازلنا دولة أحادية الدخل، متسائلة عن كيفية التصرف في 20 مليار وفقا للموارد المتاحة؟

وتابعت : « الحكومة تقول أنها تحتاج 8 مليارات لسد العجز الحالي، فكيف اقترض لتسديد قرض، وكيفية يتم التعاطي مع المشاريع الراس مالية والتي لم يتم تعريفها الى الآن ، وما هي الضمانات التي سوف تمنح للبنوك العالمية بمعالجة الاختلالات المالية والهيكلية في الدولة؟

وتساءلت الهاشم : «كيف لا يوحد لديكم خطة لتنوع مصادر الدخل، كيف تأخذون قرض وتصنيفكم الائتماني يتجه الى السالب ، فقط معتمدين على جدارة مالية من بقايا الماضي ولا تزيد التعديل او ايجاد منافذ اخرى ؟».

أضافت : «كوني رئيسة اللجنة المالية فانا انتظر دفاع وزير المالية عن قانون الدين العام في قاعة عبد الله السالم ، وتقديم خطة واضحة لإعادة الهيكلة ومعالجة الاختلالات المالية، ويبين ماهي المشاريع الرأس مالية ومشاريع الانشائية، وهل يستطيع ايجاد موارد بديلة للدخل من اجل اقناع نواب الامة بهذا المشروع».

وأكدت على أهمية وجود وزير مالية قوي يبادر بوضع الخطط والحلول الاقتصادية، ويطرح القنوات الصحيحة التي يجب السير عليها في مواجهة الأزمات، ولا يقتصر دوره على تنفيذ توجيهات رئيس الوزراء.

وذكرت الهاشم بأن البند الثاني من الاجتماع كان حول مشروع القانون الخاص بتعديل مرسوم بالقانون 106 لسنة 1976 بشأن احتياطي الاجيال القادمة ، ويقضي بأنه لا يجوز ولا يمكن بأي حال من الأحوال السحب من صندوق الاجيال ، وفي الوقت نفسه لا يتم تحويل اي أرباح إليه ، اعتبارا من نتائج الحساب الختامي للدولة من السنة المالية 2019 / 2020.

وكشفت عن وجود شبه توافق نيابي حكومي على هذا الموضوع، مشيرة إلى إضافة الحساب الختامي 2018 / 2019 للمشروع، وتعديل نص المادة 8 من قانون 31 لسنة 1978 بشأن السحب من صندوق الأجيال، لضمان عدم التعارض، ليتم التصويت على القانون بالموافقة بالإجماع.

وأشارت إلى تثبيت رأي الحكومة بشأن مكافأة نهاية الخدمة للعاملين في شركة كاسكو ، وتمت الموافقة عليها بالإجماع.

من جهته أكد عضو اللجنة النائب ماجد المطيري موافقة الحكومة ، ممثلة بوزير المالية براك الشيتان ، على التعديل المقترح بشأن مكافأة نهاية الخدمة للعاملين في شركة كاسكو.

أضاف أن قيمه نهاية الخدمة المستحقة لموظفي الخطوط الكويتية تبلغ ٧ ملايين و١٦٤ الف دينار .

الحكومة تقدم

وقال حماد إن التعديلات المقدمة تتعلق بإضافة مادتين جديدتين برقم 7 مكررو 38 مكرر إلى مرسوم رقم 26 لسنة 1981 بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان والمهن المعاونة لها، مضيفا انه «تمت مناقشة هذه المقترحات في اللجنة أمس بحضور وكيل وزارة الصحة والوكلاء المساعدين.

وأشار إلى أن المادة ٧ مكرر تنص على انه «مع مراعاة ما ورد في أي قانون آخر ، لا يجوز إجراء أي عمل طبي أو جراحي إلا بموافقة المريض ، وإذا كانت إرادة غير معتبرة قانونا فلا يجوز إجراء أي عمل طبي أو جراحي إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة ، ويكون الحصول على الموافقة من ولي النفس للمريض من الأم او الزوجة، أو من أي من أقاربه حتى الدرجة الثانية الذين بلغوا سن الرشد ، ذكورا كانوا أو إناثا على حد السواء ، وذلك وفق الضوابط الذي تصدرها الوزارة».

أضاف ان النص يشمل أنه «على الطبيب إجراء العمل الطبي أو الجراحي من دون الحصول على الموافقة بحالات الحوادث والطوارئ والحالات الحرجة التي تستدعي تدخلا طبيا بصفة ضرورية لإنقاذ حياة المريض أو عضو من أعضائه او تلافي ضرر ينتج من تأخر التدخل الطبي او إذا كان المريض بظروف تجعله لا يستطيع التعبير عن إرادته وكان من المتعسر الحصول على الموافقة المسبقة وفقا لأحكام هذه المادة «.

من جانب اخر أكد حماد متابعة اللجنة لقضية «كويتيون بلا رواتب» ، كاشفا عن أنه سيتم توجيه دعوة إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل ، بعد انتهاء فترة التسجيل على المنصة لمعرفة عدد المسجلين وعدد من تم تعيينهم وعدد المتبقين وأسباب عدم تعيينهم.

السجن 30 عاماً

أحمد الخليفة عامين، ووقف تنفيذ الحكم بكفالة 5 آلاف دينار عن جريمة الإهمال.

وألزمت المحكمة عادل الحشاش وآخرين برد 120 مليون دينار. كما أمرت محكمة «الجنايات» بمصادرة الأموال والعمولات التي تحصل عليها الحشاش وعزله، كما قضت بعزل كلاً من إقبال الخلفان ووليد الصانع من الوظيفة العامة.

وأحالت «الجنايات» الدعويين المدنيتين المُحالتين من قبل وزارة الداخلية إلى المحكمة المختصة. كما قضت بمعاقبة المتهمين إقبال الخلفان ومحمد الكاظمي وغصون الخالد وعلي منير حداد وعبدالله هاروني ومحمد كمال بلوط 10 سنوات لكل منهم. وحكمت بالسجن لمدد متفاوتة في القضية لكل من : وليد الصانع «17 سنة»، أيمن سلامة «15 سنة»، عبدالله الحمادي «17 سنة».

وغرمت محكمة الجنايات ثلاثة فنادق وسبع شركات زهور وأدوات كهربائية 40 مليون دينار، مع إغلاق الشركات الـ7 بصفة دائمة ، لارتباطها بجرائم غسل الأموال في قضية «ضيافة الداخلية».

صدر الحكم بعدما كانت المحكمة قد استمعت إلى مرافعة النيابة العامة، في الجلسة السابقة ، والتي نوهت فيها إلى الفساد الذي استشرى بشكل يستنزف الاقتصاد الوطني، وحذرت ممن يستخفون بمقدرات الشعب الكويتي، والذين وصفتهم بمعدومي النخوة والأمانة، موضحة أن هذه القضية كشفت عن طرق ملتوية وأساليب شيطانية في التزوير وغسل الأموال والاختلاس.

كما تم الاستماع إلى مرافعة دفاع المتهمين الذين طالبوا ببراءة موكليهم ، ودفعوا بانتفاء التهم المسندة إليهم. وكانت المحكمة قد حددت جلسة سابقة للنطق بالحكم، إلا أنها قررت مد أجل النطق إلى أمس الأحد ، بسبب أحداث فيروس كورونا وتعطيل المحاكم.

الفضل : تطبيق

تلك الشركات لأنشطتها.

وقال الفضل إن « تفاصيل كتيب الإرشادات الصحية لافتتاح بعض الأنشطة التجارية غير معقولة» وتدفع إلى كسر قرارات الحكومة، معتبرا ان هذه الإرشادات تفشل وتخرب أي قرارات إيجابية يصدرها مجلس الوزراء.

وأكد أن تقديم فتح أنشطة المرحلة الخامسة من دون السماح لها بممارسة أعمالها كاملة ، سيجعل مالك العقار يطلب إيجاره كاملا بحجة عودة النشاط، متسائلا « كيف تطلبون من الحلاق ألا يحلق ومن الخباز ألا يخبز؟».

أضاف : «كيف تطلبون من اللاعب في النادي الصحي أن يبعد عشره أمتار عن اللاعب الآخر فهل رأيتم مساحات الأندية الرياضية ، حتى تضعوا هذا الاشتراطات ؟ وهل هذه الاشتراطات تقوم بها الدول المتقدمة؟».

وطالب الفضل بضرورة حجب السلطات الصحية عن إصدار مثل هذه القرارات أو الاستشارة قبل إصدارها، مؤكدا أنه لا يحجر على رأي السلطات الطبية ورغبتها في عدم إرهاق وحدات العناية المركزة.

وأشار إلى أنه وفقا للدراسات فإن عدد الوفيات بين الكويتيين خلال هذا العام حتى أغسطس هي الأقل؛ حيث إن إجمالي الوفيات في 2018 يصل إلى 1474 وفي 2019 يصل إلى 1508، وفي 2020 يصل عدد الوفيات إلى 1347.

وبين أن الوفيات الناتجة عن حوادث السيارات وفقا للإحصائيات في عام 2017 وصلت إلى 424 من مواطنين ومقيمين وفي عام 2016 وصلت الى 429 وفي عام 2014 وصلت الى 401 حالة.

واعتبر الفضل أن الكويت طبقت أكبر حظر في العالم لافتا إلى أنه بناء على الأعداد الشهرية المعلنة فإنه يطالب مجلس الوزراء باستدعاء قياديي وزارة الصحة لمعرفة أسباب ثبات هذه الأعداد.

عبد الله الكندري

انعقاد اللجنة وفقا للقانون ، وأن توجه دعوة صحيحة للأعضاء قبل انعقاد الاجتماع بـ ٢٤ ساعة.

وأبدى الكندري استغرابه من انعقاد اجتماع اللجنة ، ورفضها الاقتراح بقانون المقدم من قبل عدد من النواب بتجريم الانتخابات الفرعية، وعدم وصول دعوة رسمية له لحضور الاجتماع بصفته عضوا في اللجنة.

وأوضح أنه وفقا للمادة 51 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تكون دعوة اللجنة قبل 24 ساعة من موعد انعقادها على الأقل ويخطر الأعضاء بذلك.

وتساءل عن عدم دعوته للاجتماع ، مع العلم أنه قبل الاجتماع بـ48 ساعة تمت الموافقة بإجماع الأعضاء على إحالة هذا الاقتراح ، ودراسته دراسة قانونية من قبل «الفتوى والتشريع»، مستدركا بالقول « أم أن رفضي القاطع للانتخابات الفرعية وتجريمها هو سبب عدم دعوتي؟»

الإمارات تحتج

شاهين خليفة المرر ، مذكرة احتجاج شديدة اللهجة على خلفية التهديدات الواردة في خطاب الرئيس الإيراني حسن روحاني ، بشأن القرارات السيادية لدولة الإمارات ، وهي التهديدات التي تكررت من وزارة الخارجية الإيرانية والحرس الثوري ومسؤولين إيرانيين آخرين.

واعتبرت الوزارة هذا الخطاب غير مقبول وتحريضياً ويحمل تداعيات خطيرة على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، وفق وكالة الأنباء الإماراتية «وام».

كما نبهت المذكرة إلى مسؤولية إيران تجاه حماية بعثة الدولة في طهران ودبلوماسييها وفقاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية وبناء على خلفية سوابق الاعتداءات على البعثات الدبلوماسية الأجنبية في إيران.

إلى ذلك أكدت دولة الإمارات رفضها المطلق للغة الخطابات التحريضية من السلطات الإيرانية عقب معاهدة السلام بين الإمارات وإسرائيل، معتبرة ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية واعتداء على السيادة كما يتنافى مع مبادئ القانون الدولي الذي يحكم العلاقات بين الدول وهو أمر مرفوض جملة وتفصيلاً إذ ترفض دولة الإمارات أي تدخل في شؤونها وما تتخذه من قرارات وترفض التصريحات الإيرانية التي لا تصب في صالح الاستقرار في المنطقة، مؤكدة أن العلاقات بين الدول والاتفاقات والمعاهدات هي مسألة سيادية.

يشار إلى أن الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، والشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية، كانوا اتفقوا في اتصال هاتفي جرى، الخميس، على مباشرة العلاقات الثنائية الكاملة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، وفق ما جاء في بيان مشترك نشرته وكالة الأنباء الإماراتية «وام».